الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية

د. منى بومعزة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار – عنابة، ounaboumaza@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2017/01/10 **تاريخ المراجعة:** 2017/11/29 **تاريخ القبول:** 2018/07/11

ملخص

تواجه الدولة الليبية صراعا داخليا مسلحا منذ سنة 2014 يعتبر تطورا دراماتيكيا للأزمة الليبية التي تعيشها البلاد منذ ثورة 17 فبراير 2011 وسقوط نظام معمر القذافي، تبحث الدراسة في مجموعة الأسباب التي قادت إلى تعقد الأزمة الليبية لتقود البلاد إلى دوامة حرب أهلية تهدد بفشل الدولة إن استمرت دون التوصل إلى حلول سريعة، كما تبحث في جهود التسوية المبذولة من الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي ومدى فاعليتها في إنهاء الصراع المسلح وحل الأزمة الليبية.

الكلمات المفاتيح: صراع داخلي مسلح، أزمة ليبية، أمم متحدة، دول جوار ليبي.

The Armed Conflict in Libya: the Causes and the Efforts of Settlement

Abstract

The Libyan state has been facing an internal armed conflict since 2014, which is considered as a dramatic development of the Libyan crisis that the country has been going through since February 17, 2011 revolution and the fall of Muammar Gaddafi's regime.The study examines the set of reasons that led to the complexity of the Libyan crisis to run the country into a cycle of civil war threatening the failure of the state if it goes on without reaching quick solutions. It also examines the settlement efforts made by the United Nations and the neighbouring countries of Libya and their effectiveness in ending the armed conflict and resolving the Libyan crisis.

Key words: Internal armed conflict, Libyan crisis, un Libya 's neighboring states.

Le conflit armé en Libye: les causes et les efforts de règlement

Résumé

*La Libye est confrontée à un conflit armé interne depuis 2014 qui représente une évolution dramatique de la crise qui a prévalu en Libye depuis la révolution du 17 février 2011. À cet égard, l'étude examine les causes du conflit armé libyen (2014) qui menacent l'échec de l'État s'il continue sans parvenir à des solutions rapides. Cette étude examine également les efforts de l'ONU et des é*tats *voisins dans le règlement du conflit armé libyen en particulier et la crise libyenne généralement, et évalue l'efficacité de ces efforts pour parvenir à un règlement global.*

Mots-clés: Conflit armé interne, crise libyenne, l'onu, états voisins de Libye.

المؤلف المرسل: منى بومعزة، mounaboumaza@hotmail.com

مقدمـــة

تشهد ليبيا منذ منتصف سنة 2014 صراعا مسلحا داخليا بين فصائل متعددة، ويعاني الليبيون نتيجة لذلك من ظروف معيشية صعبة إضافة إلى انعدام الأمن والسلم مما دفع بالكثيرين إلى مغادرة البلاد واللجوء إلى الدول المجاورة وانهارت بالتالي أحلامهم بالعيش الرغيد بعد تمكنهم من الإطاحة بنظام القذافي الذي حرمهم من التمتع بالكثير من الحقوق والحريات وصادر حقهم في حرية الرأي والتعبير والمعارضة بل وطبق سياسات وأفكار خاصة به زادت من بؤس الشعب وتذمره، إن ليبيا اليوم تعيش أحد السيناريوهات التي كانت متوقعة من قبل المهتمين بالشؤون الدولية، فكان من الممكن الخروج من مأزق الحرب والاقتتال لولا تكاثف مجموعة من الأسباب التي ساهمت مجتمعة في تأزم الوضع وصيرورته إلى ما هو عليه حاليا والأكثر من ذلك تعطيل جهود التسوية الشاملة التي كانت ومازالت عالقة بين أسوار الأمم المتحدة واجتماعات دول الجوار الليبي، من هنا تتجسد إشكالية الدراسة في محاولة البحث عن الأسباب التي جعلت الأزمة الليبية تتعقد في سنة 2014 لتتحول إلى حرب أهلية وصراع مسلح عزّز من حالة الفوضى واللا أمن التي تعيشها البلاد منذ ثورة 17 فبراير 2011، كما تبحث في الجهود التي بُذلت من طرف المجتمع الدولي لتسوية هذا الصراع وتجنب انضمام ليبيا إلى مصاف الدول الفاشلة، وعليه يمكن أن نترجم مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما هي الخلفيات التي جعلت الثورة الليبية لسنة 2011 تنجح في إسقاط النظام، وتفشل في الانتقال الديمقراطي السلمي؟
- ما هي العوامل التي جعلت الأوضاع في ليبيا بعد القذافي تتأزم لتصل إلى اندلاع صراع مسلح داخلي في منتصف سنة 2014، وأسباب استمراره إلى غاية نهاية 2016 دون وجود حل شامل له؟
- فيمَ تتمثل جهود التسوية التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي لحل الأزمة الليبية بعد اندلاع الصراع المسلح لسنة 2014؟

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأيت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، يمكن ذكرها على النحو الآتي:

1- جذور الصراع المسلح في ليبيا.

2- عوامل نشأة واستمرار الصراع المسلح في ليبيا.

3- جهود تسوية الصراع المسلح في ليبيا.

1- جذور الصراع المسلح في ليبيا:

إن الصراع المسلح الدائرة حلقاته بين فصائل متعددة من القوى الليبية –والذي توضّحت معالمه بشكل لا مجال فيه للبس منذ الأشهر الأولى من سنة 2014– لم يكن وليد اللحظة بل إن له جذورا تضرب في تفرعها إلى عقود مضت أوصلت الأوضاع في ليبيا اليوم إلى منعرج خطير يصعب التنبؤ معها بحل يخرج بالدولة من مأزق الفوضى والتناحر الذي وقعت فيه بعد رحيل نظام معمر القذافي، ولفهم بعض من حقيقة الوضع الحالي لابد من الرجوع إلى الوراء رغبة في تفكيك خيوط اللغز الذي ساهم في جعل حل الأزمة الليبية مستعصيا على الجميع (إما نتيجة للعجز في حلها أو عدم الرغبة في ذلك).

لم تنعم ليبيا لوقت طويل باستقلالها عن المستعمر الإيطالي ليجد الليبيون أنفسهم أمام انقلاب عسكري غير دموي على النظام الملكي نفذه مجموعة من الضباط الأحرار بقيادة الملازم أول "معمر القذافي" سنة 1969، ومنذ استيلائه على مقاليد السلطة عمل هذا الأخير على ترسيخ معالم نظام سياسي قمعي إقصائي قادر على ضمان

بقائه لوقت طويل مستحوذا على الحكم، فقد حظر منذ البداية نشاط الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والطلابية وصادر حرية الرأي والتعبير والتظاهر، بل إنه عمل على تنفيذ سياسته وأفكاره دون رضا وموافقة رفقائه الذين شاركوه في الانقلاب مع تطهير كل معارضيه، مما جعل نظامه هدفا لعدة انقلابات خصوصا مع تنامي المعارضة الداخلية والخارجية[1]، وفي هذا المجال يُذكر أن القذافي قد قضى على ما يقارب نصف من يمثلون التنظيم الثوري الأصلي الذي قاد الثورة ضد الملكية، حيث أعدم سبعين شخصا منهم بعد اتهامهم بالتخطيط للانقلاب عليه سنة 1975[2].

لم يقف أي حائل دون تنفيذ العقيد معمر القذافي لأفكاره وتطلعاته الهادفة بالأساس إلى احتكار السلطة السياسية في ليبيا (خصوصا مع استخدام أسلوب العنف والترهيب)، حيث طوّع أجهزة الدولة خدمة لنظامه، وفي هذا المجال تخلى عن النظام الجمهوري الذي كان قائما بعد انقلاب سنة 1969 مؤسسا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى التي قامت على فلسفته الخاصة في الحكم[3]، فلم يكن في البلاد دستور قائم ولا سلطات ومؤسسات منظمة على غرار جل دول العالم، حيث أقام المؤتمرات الشعبية الأساسية كبديل عن السلطة التشريعية واللجان الشعبية كبديل عن السلطة التنفيذية معتبرا أن الشعب هو صاحب السلطة في البلاد، لكن تلك المؤسسات كانت في الواقع تمتلك السلطة شكليا فقط ولا تستطيع ممارستها، حيث مارسها حتى سنة 1977 مجلس قيادة الثورة بقيادة القذافي الذي سيطر على كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون السماح لمشاركة الشعب فيها، ثم اللجان الثورية التي أسسها بعد ذلك، وقد نتج عن هذه السياسية المقصودة ضعف مؤسسات الدولة وانهيارها حيث شُوّهت المؤسسات العامة كالمحاكم والجامعات والمستشفيات والاتحادات بسبب المركزية المفرطة والاعتماد على الأجهزة الأمنية والأجهزة غير الرسمية[4]، لتظل القبيلة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي حافظت على تماسكها على اعتبار أن ليبيا توصف بكونها مجتمعا قبليا بالدرجة الأولى، وهو ما حاول القذافي استغلاله خدمة لمصالحه من خلال سياسية فرق تسد واللعب على موازين القوى القبلية وتقوية قبائل على حساب أخرى من أجل إحكام قبضته السياسية على المجتمع الليبي[5]، ناهيك عن اجتهاد القذافي في إضعاف الجيش الليبي وتدميره نظرا لعدم ثقته فيه وتخوفه منه بسبب محاولات الانقلاب المتتالية التي شهدها نظامه، كان ذلك من خلال تهميش الجيش وعدم الاهتمام بتطويره بل واستنزافه في مغامرات غير معروف سببها كما هو الحال في الحرب طويلة الأمد التي شنها القذافي ضد نظام حسين حبري في التشاد سنة 1983 التي استمرت لعشر سنوات[6]، كما جاء بفكرة "الشعب المسلح" التي تقضي بحل المؤسسة العسكرية وتعويضها بالكتائب الأمنية وجعلها بيد أقرب الناس إليه لتكون مهمتها الأساسية حماية النظام كاللواء 32 معزز التابع للقوات المسلحة الليبية والمسمى كذلك بكتائب اللواء خميس نجل القذافي[7] وغيرها من الكتائب الأمنية التي حرص على إحاطتها بأقاربه وحلفائه التقليديين، وأقر بتدريب الشعب على استخدام السلاح الذي يبقى تحت سيطرة النظام وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة[8]، كما أنشأ ما يعرف باللجان الثورية منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من أجل إحكام سيطرته على البلاد والمؤسسات الرسمية وتنفيذ سياساته الإقصائية لكل ما يتعارض مع أفكاره المعبر عنها في كتابه الأخضر، وباتت البلاد كاملة في قبضة اللجان الثورية التي تنفذ أوامر وقرارات القذافي بحذافيرها، بل إن تطبيق ما جاء في الكتاب الأخضر قد أدخل البلاد في فوضى عارمة وتسبب في تقهقر الاقتصاد الليبي، وفي هذا السياق يمكن أن نورد مثالا على مدى تجبر سياسية العقيد حيث أدى تطبيق مبدأ "البيت لساكنه" في كتابه الأخضر (وإحراق المستندات العقارية) إلى تملك المستأجر

للبيت الذي يسكنه دون وجه حق وفقدان المالكين لعقاراتهم أو اضطرارهم إلى بيعها بأبخس الأثمان ثم الفرار إلى الخارج[9].

إن فترة حكم العقيد معمر القذافي الطويلة التي دامت لأكثر من أربعة عقود قد كانت كفيلة بتنشئة جيل جديد لم يحظ بدولة مؤسساتية تخضع لحكم القانون، لقد غابت عن المجتمع الليبي طيلة هذه الحقبة صورة المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة المعاصرة بسلاسة، ولم يكن لليبيين الحق في المعارضة أو الاجتماع في تنظيمات مجتمعية قانونية بسبب حظر تأسيس الأحزاب السياسية وعدم السماح بوجود مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، وبطبيعة الحال لا يمكن للاستبداد والقمع أن يجتث فطرة الإنسان في رفض الظلم والقهر، لذا فإنه لا مجال للشك في استمرار وجود الأصوات الليبية المعارضة سواء في الداخل أو الخارج، وإن كانت هذه الأخيرة قادرة على العمل في العلن فإن المعارضة الداخلية بعد سنوات الاضطهاد قد تعايشت مع العمل السري وأتقنته إلى الحد الذي أصبح فيه الأصل بالنسبة إليها ففقدت بالتالي قدرتها على العمل النظامي العلني.

ورغم أن نظام القذافي – الذي ظل منعزلا عن العالم نتيجة العقوبات التي طالته بسبب سياسته غير المحسوبة– قد شهد انفتاحا على الخارج في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مما دفعه إلى تبني وتنفيذ العديد من الإصلاحات منها السياسية، إلا أنها لم تكن بالمستوى والجدية التي تسمح بالتعايش بين مختلف فئات المجتمع الليبي، وأدت جملة التراكمات إلى إصرار هذا الأخير على رحيل نظام القذافي فانطلقت الاحتجاجات العارمة المطالبة بإسقاطه تزامنا مع نجاح كل من التونسيين والمصريين في الإطاحة بالنظام الحاكم في البلدين، وعلى غرارهما نجح الليبيون في إسقاط نظام العقيد بعد أشهر من الاقتتال والتناحر المسلح وبمعية تدخل عسكري غربي قاده حلف الناتو[10]، لتدخل البلاد في مرحلة انتقالية مثقلة بإرث ثقيل من الفوضى وانعدام المؤسسات وحكم القانون وانتشار الجماعات المسلحة بمختلف أطيافها نظرا لحمل السلاح من طرف العديد من الليبيين في فترة الثورة على نظام القذافي بعد أن تم الهجوم على مخازن السلاح التابعة للنظام بصورة عشوائية وتمكن عدد كبير من أفراد الشعب من الاستيلاء عليه دون رقيب أو حسيب.

من هذا المنطلق يمكن القول إن الصراع المسلح في ليبيا الذي انطلق سنة 2014 ليحوز–من خلال خصائصه– على وصف الحرب الأهلية، لا ترجع بداية تشكل إرهاصاته إلى مرحلة ما بعد سقوط نظام العقيد القذافي كما يظن البعض بل إن جذوره الأولى تعود في الحقيقة إلى حقبة حكمه وما تخللها من أخطاء كثيرة ساهمت في تحويل ليبيا إلى تربة خصبة لنمو الخلافات والنزاعات بين أبناء الوطن الواحد، مع تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل التي حرمت هذه الدولة من التمتع بثرواتها والعيش في أمن واستقرار حتى بعد نجاح أبنائها في القضاء على النظام الذي لطالما قهرهم وحرمهم من حقوقهم المشروعة، وفيما يلي سنحاول البحث في الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية الليبية لسنة 2014 والتي حالت كذلك دون الوصول إلى حل ينهي الأزمة الليبية وحالة عدم الاستقرار السائدة منذ رحيل نظام العقيد معمر القذافي.

2- عوامل نشأة واستمرار الصراع المسلح في ليبيا

نقصد بالصراع المسلح في ليبيا الصراع العسكري الذي انطلق رسميا بين كيانين سياسيين وعسكريين يطلق عليهما "كرامة ليبيا" و"فجر ليبيا" بعد قيام اللواء المتقاعد بالجيش الليبي "خليفة حفتر" يوم 16 ماي 2014 بإطلاق عملية عسكرية لمحاربة الجماعات الإسلامية المسلحة في مدينة بنغازي أطلق على هذه العملية اسم "عملية كرامة ليبيا"، وقد صرح "حفتر" أن عمليته جاءت بهدف تطهير الدولة من الجماعات الإسلامية المسلحة

ذات التوجهات القريبة من تنظيم القاعدة والتي تصاعد خطرها في شرق البلاد بسبب عجز الدولة عن نزع سلاحها مما أصبح يمس بأمن الدولة وأمن ومصالح دول الجوار والدول الغربية[11]، وفي الواقع يمكن القول إن أهداف العملية (وعلى لسان حفتر ذاته) كانت أوسع من ذلك لكونها جاءت لتعمل على تعليق عمل السلطات الانتقالية بحل المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية المنتخبة) –الذي ظل قائما رغم انتهاء ولايته في فيفري 2014– ونقل صلاحياته إلى لجنة إعداد الدستور المنتخبة إلى حين إجراء انتخابات جديدة لاختيار السلطة التشريعية[12]، وبالمقابل من ذلك انطلقت عملية "فجر ليبيا" كرد على قوات عملية الكرامة مما أدى إلى اشتعال الصراع المسلح بين الفريقين وانضمام فصائل مختلفة لكل منهما سواء كانت فصائل عسكرية أو سياسية.

فمن جهة تتكون القوات التابعة للكرامة من ضباط سابقين في الجيش الليبي في عهد القذافي والذين اتهمهم الثوار (ثوار سنة 2011) بالولاء له في الحقبة السابقة مما جعلهم هدفا للتصفية ناهيك عن إبعادهم عن الحياة السياسية بعد إقرار قانون العزل السياسي، كما تضم كتائب عسكرية مختلفة أغلبها يتبع الجيش الليبي (قوات رئاسة أركان الجيش، وقوات حرس المنشآت النفطية، وكتائب الزنتان، وكتائب ورشفانة، وصحوات المناطق، وكتيبة حسن الجويفي، كوتيبة 319، وكتيبة 204 دبابات، وكتيبة 21 صاعقة، وقوات الصاعقة، وكتيبة محمد المقريف)، وقد استطاع اللواء حفتر كذلك أن يكسب تأييد جهات أخرى منها: القبائل الكبرى في الشرق الليبي كالعبيدات والبراعصة والعواقير والعرفة، زيادة على تضامن سكان الشرق معه نتيجة لمعاناتهم من تردي الأوضاع الأمنية هناك، وفي الغرب شكل تحالفا مع مدينة الزنتان والعزيزية وقرى منطقة ورشفانة، في حين حظي في الجنوب بدعم المكونات الاجتماعية بمنطقة أوباري متمثلة في قبائل التبو والقذاذفة وبعض أفراد الطوارق، ناهيك عن تأييده من طرف أنصار الحراك الفدرالي في ليبيا والسلفية المدخلية[13]، من ناحية ثانية حصلت عملية الكرامة على تأييد تحالف القوى الوطنية الذي يرأسه "محمود جبريل" وهو الكيان السياسي الذي تشكل بعد انهيار نظام القذافي ليضم أحزابا سياسية صغيرة ومنظمات من المجتمع المدني وشخصيات عامة نافذة في عهد القذافي، وقد تمكن من حصد أغلبية المقاعد المخصصة للقوائم في انتخابات المؤتمر الوطني العام لسنة 2012[14].

أما عملية فجر ليبيا التي يطغى عليها التوجه الإسلامي فإنها قد بدأت بهجوم نفذته قوات فجر ليبيا في 13 جويلية 2014 على مطار طرابلس الدولي وعدد من المعسكرات المجاورة له بهدف استعادتها من القوات التابعة للجيش الليبي التي تتكون في أغلبها من مقاتلين من الزنتان استمرت في إدارة المطار وتأمينه منذ تحرير طرابلس سنة 2011، وتتكون قوات فجر ليبيا من تحالف يضم مليشيات من مناطق مصراتة وغريان والزاوية وصبراتة، ومليشيات درع ليبيا الوسطى وغرفة ثوار ليبيا في طرابلس[15] وغرفة عمليات ثوار ليبيا التي تتكون في المنطقة الشرقية من عدة كتائب منها، 17 فبراير وعمر المختار وشهداء ليبيا الحرة[16]، كما أن عملية فجر ليبيا كسبت التأييد من قوى أخرى إسلامية واتحدت معها، منها: درع الغربية، وكتائب الدروع، وتنظيم أنصار الشريعة، ومجلس شورى ثوار بنغازي، وكتيبة راف الله السحاتي، وتنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها، وتنظيم شباب شورى الإسلام، وكتيبة الفاروق[17]، وقد اعتمدت فجر ليبيا على دعم غالبية المجالس البلدية في المنطقة الغربية وتطورت في مراحل لاحقة لتشمل الكثير من المدن الجنوبية وبنغازي وسرت والجفرة وجالو[18].

وهكذا يلاحظ أن كلا الفريقين قد ضمّ كيانات سياسية وعسكرية متناحرة وقد كان الصراع المسلح بينهما نتيجة حتمية للصراع السياسي الذي ظل محتدما منذ سقوط نظام معمر القذافي، مما يعني أن الصراع بالأساس هو صراع على السلطة بين القوى الإسلامية التي ينضوي تحت لوائها معظم الثوار وبين القوى المناهضة لها والتي

يمكن وصفها في جزء منها بأنها امتداد للنظام السابق على اعتبار أنها تضم شخصيات نافذة من عهد القذافي، ناهيك عن كون خليفة حفتر أحد رفقاء القذافي وقائد الجيش الليبي قبل أن يتم سجنه في التشاد وتحوله إلى المعارضة الخارجية من مكان إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية، ومما يؤكد الارتباط الوثيق بين الصراع السياسي والعسكري أن عملية الكرامة قد تم تبنيها ودعمها من قبل مجلس النواب الذي حلّ محل المؤتمر الوطني العام بعد انتخابه في جويلية 2014 واتخذ من طبرق مقرا له منشئا هناك حكومة تابعة له، في حين يساند عملية فجر ليبيا المؤتمر الوطني العام الذي تم حله من طرف عملية الكرامة غير أنه ظل قائما واتخذ من العاصمة طرابلس مقرا له مع وجود حكومة تابعة له، لذلك فقد شهدت ليبيا في الفترة اللاحقة للعمليتين ازدواجية في السلطة السياسية بوجود برلمانين وحكومتين كلاهما يدعي الشرعية وتمثيل الشعب الليبي.

ولما كان واقع الحال في ليبيا يفرض هذه الصورة غير المعهودة من تناحر على السلطة وفقدان الشرعية واستمرار الجماعات المسلحة ذات الانتماءات المختلفة في فرض نفسها على الساحة وعدم التوصل إلى حلول ترجع بالدولة إلى حالتها الطبيعية فإن الأسباب التي وصلت بالأوضاع إلى هذا الحد كثيرة ومتشابكة ساهمت مجتمعة في تعقيد الأزمة الليبية وتحويلها إلى معضلة استعصى حلها، لذلك لابد من عرض وتحليل تلك الأسباب كخطوة أولى نحو وضع خطة شاملة لمعالجة الوضع الشائك والخروج بالحلول المناسبة له، وكما سبق بيانه فقد ساهمت فترة حكم معمر القذافي مبدئيا في توفير البيئة المناسبة لاحتضان وتخريج أنماط من السلوكات غير المناسبة لدعم بناء دولة قانونية مؤسساتية تنعم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وفيما يلي سنحاول التعرض لمجموعة من العوامل التي نرى أنها المسؤولة عن نشوء الصراع المسلح لسنة 2014 واستمراره إلى غاية كتابة هذه الأسطر دون التوصل إلى تسوية فعلية له.

2-1- ثورة 17 فبراير ونتائجها:

رغم أن الحراك الشعبي الليبي الذي انطلق في فيفري 2011 تزامنا مع الحراك التونسي والمصري بدأ سلميا من خلال المظاهرات الشعبية المطالبة برحيل القذافي، إلا أن نظام هذا الأخير قد ردّ عليها بالقمع الوحشي الذي أدى إلى سقوط الكثير من الضحايا بين قتلى ومعتقلين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب، وقد أفضى ذلك إلى مواجهات مسلحة بين فريق الثوار من جهة وفريق القذافي والموالين له من جهة ثانية، مما قاد إلى دخول البلاد في حرب أهلية عنيفة حُسمت لصالح الثوار نتيجة لتدخل حلف الناتو إلى جانب فريقهم مما رجح الكفة لصالح الثورة فسقط نظام القذافي بعد أربعة عقود من الثبات، إلا أن ذلك لم يجنب الليبيين أشهرا أخرى من التقاتل الذي جلب الانهيار للدولة لتعمها حالة من الفوضى[19] استمرت دون انقطاع (مع اختلاف حدتها من فترة لأخرى) طيلة السنوات التالية لسقوط القذافي خاصة مع انتشار السلاح وتعدد المليشيات المسلحة واختلاف انتماءاتها، وبالمقابل عدم تحمل الدول والمنظمات الدولية –التي شاركت في التدخل العسكري أو دعت إليه– مسؤولية إعادة إعمار ليبيا وتحقيق الاستقرار لأسباب مختلفة تاركة المهمة لليبيين أنفسهم، باستثناء إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي كانت مهامها وفقا لتفويضها بعيدة عن الانخراط المباشر في السياسة الليبية زيادة على محدودية وضعف قدراتها[20]، ومن هذا المنطلق وجد الليبيون أنفسهم أمام دولة منهارة مع إرث ثقيل من القمع وانعدام الممارسات الديمقراطية والمؤسسات القانونية، ودولة غنية بالموارد الطبيعية وموقع جغرافي استراتيجي، مما يجعلها محط أطماع الكثير من الأطراف الداخلية والخارجية.

2-2- الصراع على السلطة:

يمثل الصراع على السلطة أحد أهم الأسباب التي انجرّ عنها الصراع المسلح أو الحرب الأهلية لسنة 2014 بل يمكن أن يعزى لهذا العامل –مع عوامل أخرى– جل الفوضى التي عاشتها وتعيشها ليبيا منذ ثورة 17 فبراير وإلى يومنا هذا، ولعل ذلك ما كان يدركه الجميع منذ البداية ويظهر ذلك بوضوح في تصريح قدمه الممثل الخاص للأمم المتحدة "إيان مارتن" إلى مجلس الأمن الدولي جاء فيه "ما لم يتم معالجة الوضع الأمني بشكل سريع وفعال فقد تصبح المصالح المختلفة لجماعات المصالح سببا في تقويض السلطة الشرعية في الدولة"، لقد ظهر التكالب على السلطة جليا مباشرة بعد سقوط نظام القذافي، فقد نصب المجلس الانتقالي نفسه وصيا على الثورة وتولى الحكم في الفترة التي سبقت إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام، والجدير بالذكر أن هذا المجلس قد تشكل في أغلب عضويته من رموز في النظام السابق منها رئيسه "مصطفى عبد الجليل" مع الإشارة إلى أن أغلب أسماء أعضائه ظلت سرية تفاديا لأي سخط عليه من جانب الثوار والشعب الليبي، إن هذا الأمر يعكس بحق مدى احتلال فكرة الانقضاض على السلطة الأولوية في حسابات بعض الأطراف الداخلية خصوصا الأسماء التي كانت تنتمي لما يعرف بمشروع "ليبيا الغد" الذي تم السعي إلى تنفيذه في الفترة الأخيرة من عهد القذافي من أجل توريث نجله سيف الإسلام، وهكذا فقد تعددت الأطراف الداخلية المستميتة على السيطرة على مقاليد الحكم، وفي هذا الصدد يظهر فريقان أساسيان هما، التيار الليبرالي بقيادة "محمود جبريل" والتيار الإسلامي الذي يمثله الإخوان المسلمون، كما ظهرت على الساحة القوى القبلية ودعاة الفدرالية في الشرق الليبي[21]، وقد أفرزت الانتخابات الديمقراطية الأولى للسلطة التشريعية في تاريخ ليبيا التي جرت في جويلية 2012 فوز تحالف القوى الوطنية برئاسة "محمود جبريل" بأغلبية المقاعد المخصصة للقوائم (39 من أصل 80 مقعدا)، بينما حصل حزب العدالة والبناء الإخواني على 19 مقعد[22]، وفاز المرشحون المنفردون بـ 120 مقعد مع اختلاف انتماءاتهم، هذا ما جعل المؤتمر المنتخب يعاني من عدم التوافق والصراعات الداخلية ليس نتيجة الاختلاف في الانتماءات بقدر ما هو نتيجة اختلاف المصالح وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة الوطن ناهيك عن نقص الخبرة والتجربة السياسية لمعظم أعضائه، مما صيّره إلى سلطة ضعيفة غير مؤثرة، وبالضرورة كانت الحكومة التي أنشأها غير مختلفة كثيرا عنه ما قاد إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على حكم البلاد وحل مشاكلها المتراكمة، بل إن الكيانات المتصارعة على السلطة من داخل المؤتمر الوطني والحكومة كانت سببا في إذكاء نار الصراعات والفوضى والاقتتال باعتماد كل فريق على الجماعات المسلحة إما لتنفيذ أجنداته أو لتوفير الحماية أو للانتقام من الفريق الخصم، وفي هذا الصدد أدى إقرار قانون العزل السياسي من قبل المؤتمر الوطني العام في ماي 2013 –تحت ضغط الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة– إلى تأجيج النزاعات داخله على اعتبار أنه جاء ليقصي كل من كانت له علاقة مع النظام السابق من تولي المناصب السياسية الرفيعة في الدولة لمدة عشر سنوات، وعلى الرغم من كون العزل السياسي أمرا طبيعيا بعد الثورة إلا أن القانون جاء حسب البعض متشددا وشمل جميع من كانت له علاقة بالنظام السابق بما فيهم الذين انشقوا عنه قبل سقوطه، لذلك فقد دعمته بعض الأطراف السياسية رغبة في إقصاء منافسيها على السلطة وتحقيق المكاسب السياسية، وكان "محمود جبريل" رئيس التحالف الوطني من أكثر المستهدفين بالقانون لكونه شغل مناصب عامة في عهد القذافي، لذلك يمكن القول إن هذا القانون قد شكل تحديا كبيرا لعملية بناء الدولة الليبية لأنه بإقصائه لعدد كبير من الليبيين من الحياة السياسية قد كوّن فئة معتبرة من الناقمين الذين يعملون ضد الدولة واستقرارها التي ستتحالف فيما بعد مع أعضاء النظام السابق، تظهر هذه النزعة جلية في تصريح أحد زعماء القبائل في قوله: "من منا ساعد القذافي لا يمثل قبيلتنا، نمد يدنا إلى إخواننا

الليبيين لبناء وطن جديد لكن إذا بقينا مستبعدين سنجد أمامنا خيارا واحدا فقط: البحث عن أولئك الذين تم استبعادهم أيضا وبناء تحالفات جديدة...سيكون علينا أن ننتقم..."[23] ما يبشر بعودة النظام القديم إلى الساحة لاسيما مع انتشار الجماعات المسلحة واستعداد بعض منتسبيها للقتال إلى جانب من يدفع لهم نظير خدماتهم، وهو في الحقيقة ما أدى إلى زيادة الفوضى والأحداث الدامية في مختلف مناطق البلاد مع عدم القدرة على السيطرة من جانب مؤسسات الدولة القائمة بل وتورط أشخاص فيها أحيانا في إثارة الفتن والنزاعات القبلية، كما أن قانون العزل السياسي أدى إلى إقصاء قسري لعدد من كبار المسؤولين وبالتالي فقدان بعض البيروقراطيين الأكثر خبرة وانخفاض في القدرات المؤسسية الضعيفة أصلا، في حين أدى استبعاد الضباط القياديين في عهد القذافي إلى انهيار جهود إصلاح القطاع الأمني[24].

ظل الصراع على السلطة قائما في ليبيا مع استمرار ولاية المؤتمر الوطني العام الذي هيمن عليه الإسلاميون وفشل أعضائه في الوصول إلى تسوية للقضايا الكبرى بسبب الانقسامات بينهم مما زاد من حدة السخط عليه، وبعد انقضاء مدته في فيفري 2014، أصدر المؤتمر قرارا بتمديدها إلى غاية نهاية سنة 2014[25]، مما أثار جوا من الاعتراض والاستياء من قبل بعض أعضائه وكذا العديد من الناشطين السياسيين، وفي خضم تأزم الأوضاع وعدم التقارب بين الفرقاء السياسيين جاء التصعيد على يد اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" ليتحول الصراع رسميا إلى صراع مسلح بين معسكرين مختلفين، معسكر الكرامة بقيادة "حفتر" ومساندة قوى سياسية وعسكرية مختلفة ومعسكر فجر ليبيا الذي يضم مختلف القوى الإسلامية.

لقد بدأت خيوط العمليات العسكرية المشكلة للصراع العسكري القائم تتآلف منذ هجوم "خليفة حفتر" وقواته في 16 ماي 2014 على مدينة بنغازي بحجة تطهيرها من الإرهاب، رغم أنه قد حاول قبل ذلك ومنذ فيفري الإطاحة بالحكومة القائمة، وقد أعقب الهجوم على بنغازي عملية توسع نحو طرابلس نفذتها قوات موالية لحفتر على مقر المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بغرض حله بالقوة، ولقيت العملية التي امتدت إلى مناطق في طرابلس مقاومة من قبل الكيانات المسلحة المتمركزة فيها، ثم تحالفت الكتائب الإسلامية المسلحة في الغرب الليبي تحت اسم فجر ليبيا لمواجهة الكتائب العسكرية التابعة لعملية كرامة ليبيا وانتهت المواجهات المسلحة بسيطرة قوات فجر ليبيا على مطار طرابلس الدولي وطرد كتائب حفتر من كل المرافق والمعسكرات في طرابلس[26]، وبالمقابل مع استمرار هذا الصراع المسلح تم إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في جويلية 2014 التي جاءت بمجلس نواب جديد لم ينل فيه الإخوان المسلمون (حزب العدالة والبناء) سوى عدد قليل من المقاعد مما دفع بهم مع حلفائهم إلى عرقلة انعقاد مجلس النواب الجديد، الأمر الذي أدى إلى انعقاده في شرق البلاد في طبرق، بالموازاة مع استمرار المجلس الوطني العام المنتهي الصلاحية في الانعقاد في العاصمة طرابلس، ووجود حكومة تابعة لكل منهما، وانحياز حكومة طبرق إلى عملية الكرامة لتمثل جناحها العسكري بدليل توليتها "حفتر" منصب قائد الجيش الليبي، وموالاة حكومة طرابلس لعملية فجر ليبيا، هذا ما يعكس حجم الانقسام السياسي والعسكري الذي أصبحت تعاني منه البلاد في ظل استمرار الصراع السياسي والعسكري بين الفصيلين ووجود تحالفات مختلفة واختلاف في المصالح لم يسمح بالوصول إلى حل مقبول رغم المساعي المبذولة من القوى الدولية كالأمم المتحدة ودول الجوار، والواقع أنه بعد أن تم التوصل إلى اتفاق سياسي –قرب بين وجهات النظر بصورة جزئية– في مدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015 برعاية أممية، نشأت طبقا له سلطات أخرى في البلاد تمثلت في حكومة الوفاق الوطني ومجلس رئاسي لها ما أدى إلى تعدد السلطات، فليبيا اليوم تتقاسمها ثلاث حكومات تدعي كل

منها الشرعية مع فشل حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا في تحقيق الاستقرار المنشودة رغم نجاحها في تطهير مدينة سرت من تنظيم الدولة الإسلامية، لتشهد ليبيا بعد مرور عام على الاتفاق السياسي صراعا عسكريا محتدما حول النفط والسيطرة على المدن والمواقع الإستراتيجية بين الفصائل الليبية استباقا للدخول من موقع القوة في أية مفاوضات قادمة حول حل الأزمة الليبية[27].

2-3- التدخل الخارجي في الأزمة الليبية:

لقد عانت ليبيا حتى خمسينيات القرن العشرين من الاستعمار الأجنبي الذي حاول القضاء على مكونات الهوية الإسلامية والعربية واستغلال خيرات البلاد فسيطر عليها بصورة كاملة، وبعد الاستقلال استمر التدخل والاستغلال الأجنبي لها في عهد النظام الملكي الذي سمح بتلك التدخلات نظير تقديم المساعدات للدولة الوليدة، غير أنه بعد تولي العقيد معمر القذافي الحكم عقب الانقلاب على النظام الملكي بدأت البلاد تعرف مرحلة جديدة من الرفض للتدخل الأجنبي في شؤونها بل إن نظام القذافي في مراحل تالية قد أعلن عداءَه للغرب وقطع العلاقات معه، وظلت ليبيا لفترة طويلة معزولة عن العالم الخارجي خاضعة لعقوبات اقتصادية ثقيلة جلبها على البلاد تهور النظام ومغامراته، ومع ذلك فإن القذافي في العقد الأخير من فترة حكمه قد عاود الانخراط في العلاقات الدولية بما في ذلك الانفتاح على العالم الغربي، ونتيجة لهذا أقر العديد من الإصلاحات على المستوى الداخلي، لكن القمع الشديد الذي عاشه الشعب الليبي تحت ظل حكم القذافي وضآلة الإصلاحات التي اقترحها وعدم جدية نظامه في تنفيذها قد حال دون استمراره فانطلقت المطالبات الشعبية برحيله ضمن ما يسمى بانتفاضة الربيع العربي، وكان من المستبعد هزيمة القذافي لولا تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد قواته أدت في النهاية إلى سقوطه، وقد كان ذلك أول وأقوى حلقات التدخل الخارجي المسبب للأزمة التي تعيشها ليبيا حتى اليوم، حيث سارعت الدول الغربية وقتها في تنفيذ تدخلها العسكري تحت غطاء أممي رغبة في القضاء على القذافي ودون الأخذ في الاعتبار مصلحة الدولة الليبية[28] بدليل أن هذه الدول لم تتحمل مسؤولية إعادة الأمن والاستقرار وبناء الدولة، وتركتها تتخبط بين براثن العنف المسلح والفوضى العارمة لاسيما وأنها تعلم جيدا أن الكم الهائل من الأسلحة التي كان النظام يختزنها قد أصبحت في حوزة الثوار والمواطنين، مما سيجعل الوضع الأمني في البلاد مهددا بالانفجار ودخولها في حرب أهلية طويلة المدى، والواقع أن هذا هو ما حدث في ليبيا بعد القذافي حيث دخلت الدولة مباشرة في حرب أهلية بين الثوار والموالين للنظام السابق يتصدر المشهد فيها المليشيات المسلحة التي باتت تتكاثر يوما بعد يوم، ومع أنها بدأت تخمد مع الوقت إلا أن العمليات المسلحة ظلت تتكرر من حين لآخر حتى مع وجود مجلس انتقالي وحكومة مؤقتة ثم برلمان منتخب وحكومة تابعة له منذ جويلية 2012، وأمام عجز سلطات الدولة على احتواء الوضع السياسي والأمني وتعنت الأطراف الداخلية المتصارعة على السلطة وتدخل الأطراف الخارجية المختلفة انجرت البلاد من جديد إلى حرب أهلية ثانية منذ ماي 2014.

في سياق الأزمة الليبية والصراع المسلح وعدم التوصل إلى تسوية شاملة بين الفرقاء الداخليين نجد دورا محوريا للدول العربية والغربية في إشعال فتيل الصراع وإذكائه، لاسيما دول الجوار فمصر اتخذت موقفا مناهضا للإسلاميين وبالتحديد تنظيم الإخوان المسلمين على حساب إثارة المزيد من النزاعات بين الليبيين، وتدعمها في ذلك الإمارات العربية المتحدة وبصورة أقل وضوحا المملكة العربية السعودية، حيث تنحاز هذه الدول للطرف السياسي والعسكري المتحالف مع برلمان وحكومة طبرق، وتدعم خليفة حفتر وعملية الكرامة ماديا وعسكريا، وفي

هذا المجال تحدثت وسائل الإعلام العربية والدولية عن مشاركة الطيران الحربي المصري في قصف بنغازي عند الهجوم عليها من طرف قوات عملية الكرامة، كما يستخدم برلمان وحكومة طبرق الأصول الليبية في مصر للإنفاق على تحركاتهم ودعم حفتر، وذكرت مصادر إعلامية وشهود عيان ومصادر عسكرية ليبية عمل الإمارات العربية المتحدة ومصر على تزويد مليشيات تابعة للكرامة بالأسلحة والعتاد الحربي، ناهيك عن كون وسائل الإعلام في هذه الدول متحيزة تماما لعملية حفتر[29].

وتعتبر الجزائر بدورها –رغم رفضها لأي تدخل خارجي في ليبيا– من الأطراف المؤيدة لمعسكر الكرامة باستثناء تحفظها على شخص خليفة حفتر، وفي الجانب الآخر تقف كل من قطر وتركيا والسودان مع معسكر فجر ليبيا وتقدم الدعم العسكري اللوجستي للثوار[30]، ومما لاشك فيه أن لهاتين المجموعتين من الدول مصالحها الخاصة في ليبيا ما يجعلها تسعى إلى ميل كفة الصراع السياسي والعسكري إلى فصيل دون الآخر، وهذا بدوره كان أحد الأسباب الأساسية في زيادة تصعيد الصراع واستمراره وبالتالي تعثر مسار التسوية.

من ناحية أخرى يظهر مدى تدخل الدول الغربية في الأزمة الليبية لتمثل أحد العوامل المهمة لصيرورة الوضع الليبي إلى الصراع المسلح والحرب الأهلية وعدم التوصل إلى صيغة مناسبة للتسوية حيث تبدو رغبة هذه الدول جلية في إيجاد معادلة مناسبة للحصول على النفط الليبي بأبخس الأثمان وتحريك أطراف الصراع الداخلي نحو تحقيق مثل هذه المعادلة، ورغم أن خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه هذه الدول لاسيما دول أوروبا خاصة مع تنامي الخلايا المتشددة كالقاعدة وتنظيم داعش نظرا للفوضى والفراغ الأمني في ليبيا، إلا أنها ولحد الآن لم تعمل بجدية على حل الأزمة نظرا لاختلاف المصالح وعدم التوافق على موقف موحد فيما بينها.

3- جهود تسوية الصراع المسلح في ليبيا:

اتجهت غالبية جهود القوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى مباركة جهود الأمم المتحدة في إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعد نشوب الصراع المسلح لسنة 2014 من خلال الحوار بين الفرقاء الليبيين، وحث القوى الإقليمية على عدم التدخل الأجنبي أو دعم أي من الأطراف المتصارعة بالأسلحة أو المعدات العسكرية، وفي المقابل أعلنت جميع الدول العربية رفضها للتدخل الخارجي لحل المعضلة الليبية رغم تورط بعضها في عملية التدخل من خلال دعم أطراف ليبية سياسية وعسكرية على حساب أطراف أخرى مثل مصر والإمارات العربية المتحدة وقطر، ونفس الموقف اتخذته دول شمال إفريقيا لاسيما دول الجوار الليبي التي رفضت بدورها أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعطاء الأولوية للعمل السياسي، أو على الأقل توجيه ضربات عسكرية محددة ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لكن تحت غطاء الأمم المتحدة، ونتيجة لهذه المواقف كان التعامل مع الملف الليبي داخل أسوار الأمم المتحدة[31] التي عملت بالتوازي مع بعض التحركات الدبلوماسية لدول الجوار الليبي من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة في ليبيا، وبذلك سوف نتطرق في النقاط التالية إلى جهود كل من الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي في تسوية الصراع المسلح لسنة 2014.

3-1- جهود الأمم المتحدة في مجال التسوية:

سعت الأمم المتحدة –منذ بداية ثورة 17 فبراير 2011 وبعد إطاحة حلف شمال الأطلسي بالنظام الليبي وتصفية زعيمه القائد معمر القذافي في أكتوبر 2011– إلى إيجاد تسوية فعالة للأزمة الليبية، وذلك من خلال ما سنبينه في النقطتين الآتيتين:

أ- فرض الجزاءات الدولية: تفاعلا مع الأزمة السائدة في ليبياتبنى مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات التي فرض من خلالها مجموعة من الجزاءات الدولية على الجماهيرية العربية الليبية، حيث أقر بموجب قراره رقم (1970) الصادر عام 2011 إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ الخامس عشر فيفري 2011 إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما حظر القرار الأسلحة ومنع توريدها أو بيعها أو نقلها إلى ليبيا[32]، فضلا عن حظر السفر لجميع الأفراد الذين وردت أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار[33]، وتجميد جميع الأموال والأصول المالية والاقتصادية للكيانات والأفراد التي ذُكرت أسماؤهم في المرفق الثاني لنفس القرار[34]، كما أنشأ لجنة للإشراف على العقوبات المنصوص عليها في هذا القرار[35].

وفي 18 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1973) الذي فرض بموجبه حظر جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية، الليبية، مع اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية ومساعدة المدنيين من الهجمات في ليبيا بما في ذلك بنغازي مستبعدا إرسال أي قوة احتلال أجنبية أياً كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية[36]، كما أضاف القرار أسماء أشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول المذكورة في القرار رقم (1970) السالف الذكر[37].

وبعد مقتل القذافي في أكتوبر، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2009) لسنة 2011 الذي خفف من بعض العقوبات الخاصة بحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأموال، إلا أنه أبقى على الحظر الجوي[38]، ثم زادمن تخفيف الحظر على الأسلحة بالقرار رقم (2095) لسنة 2013[39]، ليعاود إجراء تشديد الحظر مرة أخرى على توريد الأسلحة بالقرار رقم (2174) لسنة 2014[40]، ثم استمر مجلس الأمن بعد ذلك بموجب قراراته اللاحقة بشأن الوضع في ليبيا في فرض نفس الجزاءات المتعلقة بتدابير حظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول والتدابير المتعلقة بالصادرات النفطية غير المشروعة[41].

رغم صدور كل قرارات مجلس الأمن الدولي حول ليبيا بفرض هذه العقوبات على بعض الأطراف الليبية إلا أنه قد تم خرقها من خلال عدة ممارسات، حيث انتهكت عقوبة حظر السلاح على ليبيا من قبل أفراد ودول وشركات، وفي هذا الصدد انتهكت كل من الإمارات العربية ومصر وقطر والسودان وتركيا وأوكرانيا حظر السلاح عن طريق نقل السلاح والذخائر والطائرات والمركبات المدرعة إلى أطراف النزاع في ليبيا، كما أن المحكمة الجنائية الدولية رغم امتلاكها تفويضا من مجلس الأمن بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا إلا أنها لم تقم بأي إجراء في هذا المجال بحجة عدم توفر الموارد اللازمة لذلك، وفيما يخص سيف الإسلام القذافي الذي طالبت المحكمة الجنائية بتسليمه لاتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية سنة 2011 فلم يتم حتى اليوم القيام بمحاكمته نظرا لرفض السلطات الليبية تسليمه.

ب- التسوية السلمية: من أجل تسوية الأزمة الليبية تسوية سلمية أنشأ مجلس الأمن الدولي في 16 سبتمبر بموجب القرار (2009) عام 2011، -بناءً على طلب السلطات الليبية- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل دعم الجهود الوطنية الليبية في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها على الإطلاق: استعادة الأمن والاستقرار، وتعزيز سلطة القانون والدولة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإجراء حوار سياسي يضم جميع فرقاء الأزمة وتعزيز المصالحة الوطنية[42]، مُدّد عمل هذه البعثة عدة مرات بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي وهي مازالت متواجدة في ليبيا حتى كتابة هذه الأسطر[43].

إن استمرار حالة الانقسام السياسي والمؤسسي واستمرار عمليات القتال في جميع أنحاء ليبيا واتساع نطاق أنشطة الجماعات الإرهابية وتفاقم الأزمة الليبية ووصولها إلى طريق مسدود، خاصة بعد انطلاق عمليتي كرامة ليبيا وفجر ليبيا عام 2014، جعل الأمم المتحدة من خلال بعثة الدعم تُطلق عدة جولات من الحوار الليبي بين الفرقاء، كانت الانطلاقة بحوار غدامس1 مرورا بحوار جنيف وغدامس2 وصولا إلى حوار الصخيرات، وسنحاول في النقاط الآتية التعرف على مدى فاعلية هذه الجولات في إيجاد تسوية نهائية للأزمة الليبية.

* **حوار غدامس1:** انعقد الحوار بتاريخ 29 سبتمبر 2014 في غدامس الليبية الواقعة على الحدود الجزائرية برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة ورئيسها برناردينو ليون، استند اللقاء على إيمان الأمم المتحدة بمجموعة من المبادئ المتمثلة في الاعتراف بشرعية مجلس النواب المنعقد بطبرق صاحب الشرعية الكاملة باعتباره مؤسسة منتخبة في 25 جوان 2014، إضافة إلى احترام الإعلان الدستوري وتعديلاته، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والنبذ الصريح للإرهاب(44).

ومن هذا المنطلق كانت رؤية برناردينو ليون في سير الحوار منصبة في التركيز على من بيده قوة الشرعية حتى لو كانت منقوصة أو مؤقتة أو غير فاعلة على أرض الواقع وهذا ما يمثله أعضاء مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، مستبعدا بذلك مجموعة كبيرة من القوى العسكرية التي لا يمكن الاستهانة بقدراتها وتأثيرها على صناع القرار السياسي داخل ليبيا، والتي يهيمن بعضها على جزء كبير من الأرض، مثل قوات فجر ليبيا ومجلس شورى ثوار بنغازي، كما تجاهل الحوار أيضًا الطرف المقابل لمجلس النواب في النزاع الدائر، وهو المؤتمر الوطني العام في طرابلس الذي ينازع مجلس نواب طبرق شرعيته، وبذلك كان نتاج هذه الرؤية القاصرة للأمم المتحدة وسوء قراءتها وفهمها للواقع الليبي أن انعقدت جلسة حوار غدامس1 بين وجهين لعملة واحدة،مع تجاهل الأطراف الأخرى في الصراع التي كان لديها ما يكفي من القوة العسكرية والثقل السياسي لإفشال مُخرجات أي حوار سياسي لا يتضمن ممثليها على طاولته(45).

* **حوار جنيف:** عُقد الحوار يومي 14 و15 جانفي 2015 في مقر الأمم المتحدة بجنيف، من أجل التوصل إلى سبل إنهاء الأزمة السياسية والأمنية والمؤسسية في ليبيا، وبخلاف حوار غدامس1 كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هذه المرة أكثر وعيا وفهما لطبيعة الصراع(46)، لاسيما بعد صدور قرار المحكمة العليا الليبية في 06 نوفمبر 2014 القاضي بعدم دستورية مجلس نواب طبرق(47)، وعلى هذا الأساس حرصت بعثة الأمم المتحدة على ضرورة مشاركة كافة الأطراف الليبية خاصة المؤتمر الوطني العام الذي يعتبر أحد أهم أطراف الصراع في ليبيا(48)، استرشدت المباحثات بمبادئ ثورة 17 فبراير 2011، والقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام الإعلان الدستوري، واحترام شرعية مؤسسات الدولة –التشريعية والتنفيذية والقضائية–، ورفض الإرهاب، وبعد نقاش عميق اتفق المشاركون على جدول أعمال يتضمن الوصول إلى اتفاق سياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية،وإرساء الترتيبات الأمنية اللازمة لإنهاء القتال وتأمين الانسحاب المرحلي للمجموعات المسلحة من كافة المدن الليبية حتى تستطيع الدولة الليبية بسط سلطتها على المرافق الحيوية في البلاد، كما أكدت البعثة في المقابل على التزامها التام بتقديم الدعم الكافي لمراقبة وإنجاح أي اتفاق يتم التوصل إليه وتوفير الضمانات اللازمة لذلك(49).

رفض المؤتمر الوطني العام ومُمثليه حضور جلسات حوار جنيف لاعتبارين أساسيين: يتمثل الأول في أن رئيس بعثة الدعم في ليبيا برناردينو ليون لم ينسق مع المؤتمر بالشكل الكافي بخصوص أجندة الحوار السياسي

المنعقد في جنيف، وينصرف الاعتبار الثاني إلى رفض المؤتمر مكان إقامة الحوار الذي انعقد خارج ليبيا، وفي نفس الوقت أعلن المكتب الإعلامي لقوات فجر ليبيا عدم قبوله بجولة حوار جنيف، وعدم التزامه بنتائجها أيا كانت، بسبب غياب المؤتمر الوطني العام الذي يعتبره الممثل الحقيقي للثوار وطرفا مهما في الأزمة على الأرض(50).

لم تختلف مُخرجات حوار جنيف عن حوار غدامس1 في شيء بل انتهت إلى نفس النتيجة في ضوء نفس المعطيات بسبب عدم تمكن بعثة الأمم المتحدة من بناء الثقة بين الأطراف المتناحرة وإقناع الجميع بالمشاركة في طاولة المفاوضات، خاصة المؤتمر الوطني العام وقادة الجماعات المسلحة، ومن ثم بقيت مهمة تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الاقتتال على الأرض بعيد المنال، الأمر الذي جعل رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برناردينو ليون يؤكد على مواصلة الحوار من خلال عقد جلسة حوار أخرى تكون داخل ليبيا هذه المرة من أجل محاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، ومن ثم جاءت جولة جديدة من جولات الحوار السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، فيما يعرف بحوار غدامس2.

* **حوار غدامس2:** عُقد الحوار بتاريخ 11 فيفري 2015 في مدينة غدامس بغرب ليبيا ليمثل جولة ثالثة من الحوار الليبي الوطني برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في محاولة للتوافق على حل ينهي الانقسام السياسي والصراع العسكري، اختلفت جولة غدامس هذه المرة عن الجولة السابقة التي عقدت في سبتمبر 2014 بأنها ضمت مختلف الفرقاء الليبيين ومؤيديهم، وكان من أبرز الحاضرين أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين لم يشتركوا في غدامس الأولى وقاطعوا محادثات جنيف الأخيرة رابطين مشاركتهم في أي حوار بانعقاده داخل الأراضي الليبية(51).

تخلل الحوار لقاءات عديدة إلا أنها كانت منفصلة وغير مباشرة، عقدها رئيس بعثة الدعم برناردينو ليون مع فرقاء الأزمة مقدما إيجازا حول عملية التسوية ومراحلها، وتركز النقاش حول النقاط المتفق عليها في أجندة الحوار بما في ذلك مقترحات حول تنظيم العمل والاتفاق على جدول زمني واضح يأخذ بعين الاعتبار رغبة الأطراف المتنازعة في التوصل إلى حل سياسي سريع لمنع مزيد من التدهور الأمني والسياسي وإنهاء الانقسام المؤسساتي الذي يهدد استمراره وحدة البلاد(52).

على أرض الواقع لم تحقق مخرجات جولة غدامس2 –التي لم تجمع الفرقاء في طاولة واحدة– أي انفراج في الأزمة الليبية، بسبب تمسك كل طرف من الأطراف المتصارعة بمطالبه غير القابلة للمساومة مع الطرف الآخر ومن ثم انتهى الحوار دون التوصل إلى أية نتائج ملموسة أو إيجابية، ومع استمرار هذه التناقضات واتساع فجوة الخلافات بين أطراف الصراع تلاشت خارطة الطريق التي جاء بها رئيس بعثة الدعم برناردينو ليون والتي تضمنت مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن والمطارات ووقف كافة أشكال الاقتتال، إلا أن ذلك لم يثبط من عزيمة المبعوث الأممي الذي أكد على ضرورة إجراء جولات قادمة استكمالا للحوار والخروج بالبلاد من الأزمة، فكانت الجولة التالية في مدينة الصخيرات المغربية.

* **حوار الصخيرات:** انطلق الحوار برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتاريخ 05 مارس 2015 بمدينة الصخيرات المغربية أمام استمرار الانقسامات السياسية والمؤسسية بين حكومتي طرابلس وطبرق واستمرار المواجهات المسلحة في جميع أنحاء البلاد واتساع نطاق أنشطة الجماعات الإرهابية، وقد حاولت بعثة الدعم في هذا الحوار التوصل إلى توقيع اتفاق سياسي يُمهد الطريق لإنهاء الصراع بين الحكومتين المتنافستين، بإنشاء

حكومة توافقية قادرة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة خطر التطرف الإسلامي الذي استطلع أن يجد موطئ قدم له في بعض المدن الليبية،اتسم الحوار على مدار إحدى عشرة جولة من المفاوضات المتعثرة بتوافق الأطراف المتصارعة على نقاط معينة والاختلاف على أخرى، إلا أن العملية السياسية بلغت منعطفا هاما بالتوقيع على الاتفاق السياسي في 17 ديسمبر 2015 برعاية مارتن كوبلر الرئيس الجديد لبعثة الدعم للأمم المتحدة في ليبيا خلفا لبرناردينو ليون[53]، وقد أيد الاتفاق مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم (2259) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2015[54].

تضمن الاتفاق السياسي سبعا وستين مادة تتمحور حول ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي والحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن فيما بينها، وضرورة التمكين لمؤسسات الدولة كحكومة الوفاق الوطني المؤلفة من المجلس الرئاسي ومجلس الوزراء والمدعومة من مؤسسات أخرى بما في ذلك مجلس النواب ومجلس الدولة، على أن تُكلف هذه الحكومة بممارسة السلطة التنفيذية ومعالجة التحديات الخطيرة في المستقبل، فيما يتولى سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية مجلس النواب المنتخب في جوان 2014، كما تضمن الاتفاق مجموعة التدابير التي تعيد بناء الثقة بين أطراف النزاع، ونص أيضا على مجموعة من الترتيبات الأمنية المؤقتة لإنهاء الصراع المسلح في ليبيا ومجابهة التهديدات الإرهابية وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد، وبالإضافة إلى ذلك أكد الاتفاق على أهمية التزام الأطراف بإنجاز العملية الدستورية في مواعيدها المقررة للانتهاء من المرحلة الانتقالية[55].

حاولت القوى السياسية الليبية ميدانيا أن تترجم اتفاق الصخيرات إلى واقع ملموس بغية إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع ليبيا، لكنها فشلت في ذلك فشلا ذريعا بسبب عدم وجود ما يكفي من الإجماع حوله، خاصة وأن هذا الاتفاق قد تم التوقيع عليه من قبل أعضاء من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام دون توفر أرضية واسعة للتوافق داخل المؤسستين، الأمر الذي زاد من حدة الانقسام والانشقاق وفوّت على الاتفاق فرصة ذهبية في مجال تسوية الأزمة الليبية، وبعد عام كامل من سريان الاتفاق لا تزال ليبيا تتقاسمها –حتى كتابة هذه الدراسة– ثلاث حكومات متمثلة في كل من حكومة الوفاق الوطني وحكومة طرابلس وحكومة طبرق تدعي كلٌّ منها الشرعية، ناهيك عن تصاعد واستمرار العنف والصراع المسلح من أجل السيطرة على النفط والمواقع والمدن الإستراتيجية، وذلك لاستباق المفاوضات المنتظرة أن تُستأنف والمشاركة فيها من موقع القوة والتأثير، لتبقى ليبيا والليبيون تحت وطأة صراعات سياسية وعسكرية من شأنها أن تطيل الأزمة وتعمق الخلاف بين فرقائها، بما يزيد من معاناة وآلام الليبيين وتصاعد التهديد الإقليمي والدولي النابع من ليبيا ذاتها.

3-2- جهود دول الجوار الليبي في مجال التسوية:

أفرزت ثورة 17 فبراير 2011 مجموعة من التداعيات والتهديدات الأمنية الخطيرة التي ألقت بظلالها على دول الجوار الليبي لاسيما انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح العقيد معمر القذافي والمقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية التابعة له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما يقدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات، ولأن الاستقرار في ليبيا مسألة إستراتيجية للمنطقة الإفريقية عموما وللجوار الإقليمي خصوصا، وأمام اكتفاء كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي بإصدار قرارات محتشمة تندد فيها تارة بالوضع الليبي وترحب تارة أخرى بقرارات الأمم المتحدة، سعت بعض دول الجوار

الليبي إلى المشاركة عن طريق دبلوماسيتها من أجل دفع مسار التسوية في ليبيا، وتجاوز الصعوبات التي تحول دون تقدم مسار الحل السياسي.

مع اقتناع السلطات الجزائرية بضرورة الحل السياسي وكون الحوار الشامل بين أطراف الأزمة الليبية هو الطريق الوحيد للقضاء على دوامة الصراع المسلح، بادرت الجزائر إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار الليبي إلى الاجتماع على هامش المؤتمر الوزاري السابع عشر لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر المنعقد يومي (27 و28) ماي 2014، من أجل التحاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة في ليبيا على خلفية الانقسام السياسي والاشتباكات المسلحة العنيفة في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 30 جويلية 2014، أما الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول الجوار الليبي فقد تم بغينيا في نهاية شهر جوان 2014 على هامش أعمال القمة الإفريقية من أجل بلورة وتقريب وجهات النظر حول مساعدة الليبيين على تجاوز الصراع المسلح الدموي، وتفادي تفتيت الدولة الليبية إلى كيانات ضعيفة تسيطر عليها جماعات إرهابية مسلحة[56].

عُقد الاجتماع الثالث التي استضافته تونس بمدينة الحمامات يومي (13 و14) جويلية 2014، واتفق وزراء خارجية دور الجوار الليبي على مجموعة من النقاط تتمثل أهمها في: ضرورة احترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، وضرورة وقف كامل العمليات العسكرية بليبيا، وحث كافة الأطراف والفعاليات السياسية في ليبيا على حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي، وضرورة مساهمة دول جوار ليبيا في الاجتماعات والمؤتمرات التي تتناول الشأن الليبي باعتبارها الدول المعنية مباشرة باستقرار الوضع والأكثر تأثرا بتداعياته، ودعم كافة الجهود الهادفة إلى توفير أفضل الظروف لعقد مؤتمر الحوار الوطني الليبي ومساندة مبادرات التحرك العربي والإفريقي للتعامل مع الشأن الليبي، وقد قرر المشاركون تشكيل لجنة وزارية من دول الجوار تنتقل في أقرب الآجال إلى ليبيا للالتقاء بالحكومة الليبية والأطراف الفاعلة والمؤثرة على الساحة للتعبير عن تضامن دول الجوار مع الشعب الليبي والتشجيع على الحوار الوطني الشامل بين الليبيين[57].

انعقد الاجتماع الرابع في القاهرة بجمهورية مصر العربية في 25 أوت من نفس السنة بهدف متابعة الخطوات المتعلقة بدعم ليبيا بشكل جماعي، ثم انعقد الاجتماع الخامس في الخرطوم بالسودان في 04 ديسمبر 2014، وأكد على مواصلة الحوار لمتابعة التشاور حول تطورات ومستجدات الساحة الليبية وإجراء ما يلزم من اتصالات مع الأطراف الليبية إنجاحا لدواعي الحوار الليبي[58]، أما الاجتماع السادس لوزراء خارجية دول الجوار الليبي فقد انعقد في مدينة أنجيمينا بالتشاد في05 جوان 2015، واندر جهذا الاجتماع في إطار ديناميكية إيجابية تتميز بتضافر جهود دول الجوار الليبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الرامية إلى تسريع المسار السياسي الذي من شأنه تسهيل الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على تذليل الصعوبات ومواجهة التحديات وضمان احترام سيادة ليبيا ووحدتها.

وتأكيدا من الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي معدول الجوار الليبي من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، استضافت الجزائر مرة أخرى الاجتماع السابع لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في 01 ديسمبر 2015، انعقد هذا الاجتماع غداة التحرك الإيجابي من قبل مجلس النواب الليبي بطبرق الذي أقر 92 عضوا منه الاتفاق السياسي –الموقع في مدينة الصخيرات بالمغرب– والمجلس الرئاسي المقترح لحكومة الوفاق الوطني، وناقش المشاركون آخر تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، وهي المحاور التي ألقت بظلالها على العديد من الاجتماعات المماثلة بما لها من تأثير مباشر على المنطقة ودول الجوار، وتم الاتفاق على مواصلة التشاور

والتبادل بين رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودول جوار ليبيا بحيث يتم اطلاعه بصفة منتظمة بكل مراحل ومستجدات المسار[59].

لم يختلف موقف تونس عن الجزائر في دعم الحوار السياسي والتشجيع المستمر من أجل التوصل لحل سلمي للأزمة الليبية، مستضيفة بذلك وللمرة الثانية الاجتماع الثامن لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في 22 مارس 2016، تضمن البيان الختامي للاجتماع مجموعة من النقاط المهمة حول الأزمة الليبية تمثلت أهمها في: تأكيد دول الجوار الليبي على دعم الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات ومساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة السيد فائز السراج وكذا أهمية استكمال بقية الاستحقاقات الواردة به، وضرورة التعجيل بتحول المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى العاصمة طرابلس لمباشرة مهامه والاضطلاع بمسؤولياته في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود وتحسين الظروف المعيشية للشعب الليبي، وأكدّ البيان أيضا على رفض أي تدخل عسكري في ليبيا والتشديد على أن أي عمل عسكري يستهدف محاربة الإرهاب لابد أن يتم بناءً على طلب حكومة الوفاق الوطني ووفق الأحكام ميثاق الأمم المتحدة، كما أكد الاتفاق على إبقاء آلية دول الجوار في حالة انعقاد مستمر لمتابعة التشاور بشأن التطورات الليبية، وإجراء ما يلزم من اتصالات مع الأطراف الليبية قصد حثها على الانضمام إلى الاتفاق السياسي ومواصلة التنسيق مع الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة[60].

عُقد الاجتماع التاسع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا بمدينة نيامي عاصمة النيجر في 19 أكتوبر 2016، توصل المجتمعون من خلال البيان الختامي للاجتماع إلى مجموعة من النقاط تتمثل أهمها في: الاتفاق على ضرورة تعزيز الجهود على المستوي الوطني والإقليمي مع السلطات الليبية لتأمين الحدود من انتشار الأسلحة والجماعات الإرهابية، ورفض التدخل العسكري الأجنبي مع التأكيد على أن مكافحة الجماعات الإرهابية يجب أن تكون في إطار الشرعية الدولية وبناءً على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق،وتشجيع العملية السياسية وفق مبادرة الأمم المتحدة الهادفة إلى حل نهائي من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي،ودعم المجلس الرئاسي والتشديد على الأهمية الكبيرة لمشاركة كل مكونات المجتمع والفاعلين في كافة المناطق من أجل مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية[61].

من خلال تتبعنا لجهود دول الجوار الليبي وعملها الدبلوماسي المتجسد في الاجتماعات التي سبق التعرض لها يمكننا القول إن هذه الدول حاولت بحق أن يكون لها دور فعال في إيجاد حل حقيقي لأزمة ليبيا المستعصية وتقريب وجهات نظر أطراف النزاع الرئيسين، غير أن هذا الدور لم يكن ذا فاعلية تذكر لاقتصاره على التحاور وإبداء النصح والإرشاد مع افتقاده لإنجازات ملموسة على أرض الميدان لسببين رئيسيين يتمثل الأول في اختلاف أدوار دول الجوار الليبي في دعم طرف على حساب طرف آخر كما هو حال جمهورية مصر العربية التي تدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر في محاولة لإرساء السيناريو المصري، أما الثاني فيتعلق بمطالبة بعض دول الجوار الليبي –النيجر والتشاد– بتدخل عسكري دولي في ليبيا خدمة لأجند اتسطرت معالمها فرنسا التي لا ترغب في توريط قواتها في مغامرة منفردة تطال قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

خاتمـــة:

لقد خابت آمال الجماهير الليبية –بعد سقوط نظام معمر القذافي– في التمتع بخيرات البلاد والأمن والاستقرار والعيش في حرية وديمقراطية ليجدوا بلادهم تدخل في دوامة من الفوضى والاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، بل إن

البعض أصبح ينظر إلى عهد القذافي على أنه كان أهون من ما يعيشونه اليوم، ولعل هذا الاستياء في محله خاصة مع عدم وجود بارقة أمل في إيجاد مخرج من المستنقع الذي وصلت إليه ليبيا خصوصا بعد تجدد الحرب الأهلية منذ ماي 2014 وانطلاق الصراع المسلح بين معسكرين أساسيين أحدها يمثل امتدادا للنظام السابق بقيادة خليفة حفتر القائد السابق للجيش الليبي في عهد القذافي، والثاني يمثل الثوار ويجمع بين مختلف الفصائل الإسلامية، وقد استمر الصراع السياسي والعسكري بين المعسكرين ليمثل حاجزا منيعا نحو إيجاد سبل مناسبة لحل الأزمة الليبية، وقد اجتمعت العديد من الأسباب لتصل بالوضع إلى مرحلة حرجة استعصى حلها رغم المساعي التي بذلت في هذا المجال، وانطلاقا مما سبق يمكن أن نحدد نتائج الدراسة وتوصياتها فيما يأتي:

النتائج:

* لقد سبق نشوب الصراع المسلح لسنة 2014 الكثير من الظروف التي قادت إلى اندلاعه منها ما يعود إلى الحقبة السابقة على سقوط نظام معمر القذافي هذا الأخير الذي جعل ليبيا تربة خصبة قابلة لنمو النزاعات والصراعات بين مختلف فئات المواطنين إذا ما توفرت عوامل أخرى مساعدة على ذلك، خاصة وأنه جعل الدولة فاقدة للمؤسسات القانونية القادرة على تسيير شؤونها بحرفية، فلم يكن لليبيين برلمان منتخب ولا حكومة قانونية كما لم يوجد جيش نظامي قوي، ناهيك عن عدم وجود تجربة في المعارضة القانونية السلمية من خلال الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني، زيادة على قمع الحريات والتفرد بالسلطة وتطبيق قرارات العقيد القذافي قسرا ودون القدرة على معارضتها.

* كانت ثورة 17 فبراير وما نتج عنها من تدخل حلف الناتو للإطاحة بالقذافي من بين الأسباب التي أدخلت ليبيا إلى مسلسل النزاعات المسلحة، حيث استطاع الكثير من الليبيين الاستحواذ على السلاح التابع للدولة واستخدامه أولا للدفاع عن أنفسهم ثم عدم الموافقة على التخلي عنه باعتباره يمثل القوة وانتشرت بالتالي الجماعات المسلحة في كل أقطاب البلاد وأصبحت تخدم أجندات مختلفة داخلية وخارجية، وتفاقمت الأعمال الإجرامية والانتقامية، مع عدم قدرة المؤسسات الانتقالية على احتواء الوضع الذي تطور إلى صراع مسلح دموي في سنة 2014.

* يمثل الصراع على السلطة أحد أهم حلقات الفهم لتبرير نشوب الصراع المسلح واستمراره، حيث تهافتت الأطراف الداخلية لتنقض على السلطة بعد فراغها، فالمجلس الوطني الانتقالي قد شهد وجود وجوه كثيرة من النظام السابق ما أدى مع أسباب أخرى إلى عدم قدرته على الانتقال السلمي الديمقراطي، وحتى بعد إجراء الانتخابات التشريعية في جويلية 2012 التي أفرزت مؤتمرا وطنيا عاما وحكومة انتقالية إلا أن اختلاف مصالح أعضائه قد جعلته محل صراعات كبيرة داخله للاستيلاء على صنع القرار خاصة بين الاتجاه الليبرالي والاتجاه الإسلامي، وقد كان هذا الصراع السياسي سببا محوريا في انطلاق الصراع المسلح لسنة 2014 بعد إطلاق خليفة حفتر لعملية الكرامة التي أيدها الليبراليون بغرض حل المؤتمر الوطني العام المنتهي الصلاحية التي استطاع التيار الإسلامي السيطرة عليه وبالمقابل انطلقت عملية فجر ليبيا للرد على هذا التصعيد وظل الصراع على السلطة بين الفريقين السمة الأساسية للمشهد الليبي إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

* ساهمت القوى الدولية بصورة واضحة في تأجيج الوضع بدءاً بالتدخل العسكري لحلف الناتو وعدم تحمل الدول الغربية مسؤولية إعادة الإعمار ومرورا بتدخل الدول العربية لاسيما دول الجوار في الصراع السياسي إلى جانب أحد التيارين ودعمه بطرق مختلفة، الأمر الذي قاد إلى زيادة الأوضاع سوءا وعدم التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة الليبية.

* في مجال التسوية السياسية للصراع المسلح والأزمة الليبية ككل بذلت الأمم المتحدة العديد من الجهود التي تظهر خصوصا في تشكيل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي حملت على عاتقها مسألة إيجاد مخرج سياسي للأزمة بعد تفاقمها سنة 2014 وتحولها إلى نزاع سياسي عسكري واستطاعت بعد جملة من الحوارات واللقاءات الوصول إلى توقيع اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات المغربية قرب وجهات النظر جزئيا إلا أن تعنت الأطراف الداخلية وتدخل الأطراف الخارجية أدى إلى قرب إجهاض الاتفاق وعدم تسوية الأزمة الليبية إلى يومنا هذا.

* حاولت دول الجوار الإقليمي بدورها إيجاد سبل للخروج بليبيا من دوامة الصراعات السياسية والعسكرية القائمة من خلال العديد من الاجتماعات غير أنها كانت مجرد لقاءات نظرية لم تساهم في إيقاف الصراع المسلح أو ووضع حد للأزمة الليبية.

الإقتراحات:

* لما كانالمفتاح الأساسي لحل الأزمة الليبية وإنهاء الصراع المسلح الداخلي يكمن بيد الأطراف الداخلية المتناحرة فإن المدخل الأول للتسوية يكمن في تصالح الفرقاء الليبيين تاركين طمعهم في السلطة جانبا وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الذاتية الضيقة لأنه لو تحقق توحد الأطراف الداخلية وتمكنهم من الوصول إلى صيغة متقاربة للمشاركة في السلطة فإن ذلك لا ريب سيحقق مصلحة كل فريق بتوفر الجو الملائم لبناء الدولة والاستفادة من ثرواتها وتمكين مواطنيها منها عوضا عن جعلها لقمة سائغة في يد الدول الأجنبية التي تتكالب على النفط الليبي.

* يجب على الفرقاء الداخليين التوقف عن السماح للقوى الدولية المختلفة بالتدخل لإذكاء نار الاختلاف التي تساعد على تنفيذ أجنداتها بغض النظر على مصلحة ليبيا والليبيين، والدخول في حوار وطني جاد وواعٍ بخطورة الوضع الحالي الذي إن استمر سيقضي على أي أمل في بناء الدولة الليبية، كما يجب على كل فريق التحاور من منطلق مرن والتنازل عن الشروط المعيقة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق سياسي مرضٍ لكل الأطراف.

* يجب على الأمم المتحدة أن تسارع بتعديل الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية برعاية بعثة الدعم من خلال إشراك جميع الأطراف الداخلية الليبية في العملية السياسية دون إقصاء لأية جهة، لأجل إرساء معالم حكومة وفاق وطني قادرة على بسط هبة وأمن واستقرار الدولة.

* يقع على عاتق الأمم المتحدة خلق آلية فعالة تعمل تحت إشراف الحكومة الليبية من أجل نزع السلاح من يد الليبيين، مع إمكانية دمج المقاتلين ذوي الخبرة في القتال–بعد موافقتهم– إلى صفوف الجيش الليبي النظامي.

* يجب على دول الجوار الليبي أن تكثف جهود التسوية بعيدا عن التحيز لطرف على طرف آخر وبعيدا عن إملاءات وأجندات الدول الأجنبية، كما يجب على الدول التي ساهمت ومازالت تساهم في استمرار النزاع بالدعم العسكري واللوجستي لأطرافه الداخليين أن تعي تمام الوعي أنها تمثل حجر العثر الذي يحول دون حل الأزمة، وأن الأزمة إن استمرت على هذا السياق فإن العواقب ستعود عليها بالسلب خصوصا دول الجوار التي ستصبح مهددة بخطر تدفق السلاح والخلايا الإرهابية والجريمة المنظمة إلى داخلها مما سيكلفها ميزانيات ضخمة لمواجهتها.

* يجب تفعيل دور الاتحاد الإفريقي وإعطائه دورا مهما في مجال تسوية الصراع المسلح الليبي، باعتباره منظمة محايدة قادرة على كسب ثقة جميع الأطراف الليبية المتنازعة بعيدا عن التدخلات الخارجية التي تزيد من أمد

الأزمة، ومن ذلك ينبغي على الحكومة الليبية أن تسارع في مطالبة الاتحاد الإفريقي بالتدخل من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتسوية الأزمة الليبية بالطرق السلمية.

* بذل جهود حثيثة من أجل ترسيخ فكرة العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب ومساءلة المجرمين وجبر ضرر الضحايا أو في أحسن الأحوال تطبيق المصالحة الوطنية بشرط سن قوانين عادلة ومنصفة تلقى تطبيقا حقيقيا وفعالا في ليبيا.

الإحالات والهوامش:

1- منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، العدد 51، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، جانفي 2012، الصفحات من 33 إلى 35.

2- علي عبد اللطيف أحميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ماي 2012، ص 03.

3- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2013، ص 03.

4- علي عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص ص 19-20.

5- دون اسم كاتب، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، منظمة فريدريش إيبرت، ألمانيا، 2015، ص04.

6- علي عبد اللطيف أحميدة، مرجع سابق، ص 20.

7- إبراهيم شرقية، مرجع سابق، ص 03.

8- ممحمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، دراسة متوفرة على الموقع الالكتروني التالي: http: //www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

9- عز الدين سنيقرة، القذافي من "ندوة الفكر" إلى الاستبداد المطلق، مقال منشور بتاريخ 17 جوان 2011 على الموقع الالكتروني التالي: http: //arb.majalla.com/2011/06/article1155/

10- استند حلف شمال الأطلسي في تنفيذ تدخله العسكري في ليبيا نهاية شهر مارس 2011 إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1973) المؤرخ في 17 مارس 2011، والذي يأذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من خطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، كما استند الحلف أيضا إلى قرار الجامعة العربية رقم (7298) المؤرخ في 02 مارس 2011 والذي يطلب من مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤوليات إزاء الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوى على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، انظر في ذلك:

-Nations Unies, résolution 1973 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6498e séance, le 17 mars 2011, document no S/RES/1973 (2011), p 02-03.

11- المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تطور الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، أكتوبر 2014، ص 03.

12- نفس المرجع السابق، ص 04.

13- انظر كلا من:

- كامل عبد الله، عملية الكرامة في ليبيا، خارطة الصراع بين عودة الدولة ودعوى الانقلاب..، مقال متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://ara.tv/5sa7m

- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري 2015، ص 126.

- خيري عمر، ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي، منتدى العلاقات العربية والدولية، دراسة متوفرة بصيغة (PDF) على شبكة الانترنيت، ص 06-07.

14- خيري عمر، ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي، مرجع سابق، ص 04-05.

15- دون اسم كاتب، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، مرجع سابق، ص 12.

16- خيري عمر، ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي، مرجع سابق، ص 13.

17- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص 126.

18- خيري عمر، ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي، مرجع سابق، ص 08-09.

19- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص 04.

20- كريستوفر شيفيز وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة إدريس علي محمد قناوي، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 03-05.

21- سمير السعداوي، ثورة 17 فبراير والصراع على ليبيا الغد، مقال منشور بتاريخ 01 ديسمبر 2013 على الموقع الالكتروني التالي: http://www.alhayat.com/Details/577661

22- مركز كارتر، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا 07 جويلية 2012، التقرير النهائي مركز كارتر، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 41.

23- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص 11-12.

24- كريستوفر شيفيز وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، مرجع سابق، ص 44.

25- نفس المرجع السابق، ص 47-48.

26- المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تطور الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، مرجع سابق، ص 07-08

27- مركز المزماة للدراسات والبحوث، الأوضاع في ليبيا\13 ديسمبر 2016 ليبيا بعد عام من اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015)، مقال متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http: //almezmaah.com/2016/12/13/

28- وفي هذا الصدد تشير دراسة منشورة في مجلة (International Security) أعدها باحث من جامعة هارفارد الأمريكية أن الانتفاضة الليبية (2011) لم تكن سلمية وأن نظام القذافي لم يكن يستهدف المدنيين ولم يلجأ إلى الاستخدام غير المميز للقوة، وأن حلف الناتو لم يستهدف حماية المدنيين بل كان هدفه الأساسي القضاء على القذافي ولو على حساب زيادة الضرر بالليبيين فكانت حصيلة القتلى والجرحى بعد التدخل أضعاف ما كانت عليه قبله، انظر في ذلك: يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، العدد 431، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص 17-18.

29- المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تطور الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، مرجع سابق، الصفحات: (06- 08- 11- 12- 13- 17).

30- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص 131.

31- محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 66- 67، متوفر بصيغة (PDF) على الموقع الالكتروني التالي: http://www.arabaffairsonline.org/article?p=162

32- Nations Unies, résolution 1970 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6491e séance, le 26 février 2011, document no S/RES/1970 (2011), p 02-03.

33- Op.cit, p 08-09.

34- Op.cit, p 10.

35-Nations Unies, résolution 1973 (2011), Op.cit,P. 03.

36- Op.cit, p 08-09.

37- Op.cit, p 06.

38- Nations Unies, résolution 2009 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6620^{e} séance, le 16 septembre 2011, document no S/RES/1973 (2011), pages: 04-05-06.

39- Nations Unies, résolution 2095 (2013) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6934^{e} séance, le 14 mars 2013, document no S/RES/2095 (2013), p 05.

40- Nations Unies, résolution 2174 (2014) adoptée par le conseil de sécurité à sa 7251^{e} séance, le 27 août 2014, document no S/RES/2174 (2014), p 03-04.

41- انظر في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي التالية: القرار (2213) لعام 2015، القرار (2278) لعام 2016، القرار (2292) لعام 2016، القرار (2357) لعام 2017.

42- Nations Unies, résolution 2009 (2011),Op.cit, p 04.

43- انظر في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي التي أذنت بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على التوالي: القرار (2022) لعام 2011، القرار (2040) لعام 2012، القرار (2095) لعام 2013، القرار (2144) لعام 2014، القرار(2208) لعام 2015، القرار (2213) لعام 2015، القرار (2238) لعام 2015، القرار (2273) لعام 2016، القرار (2291) لعام 2016، القرار (2376) لعام 2017، والقرار (2357) لعام 2017.

44- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: حوار بين الأطراف الليبية في 29 سبتمبر لإنهاء الأزمة في البلاد، متوفر بتاريخ 21 سبتمبر 2014 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&ItemID=1975302&language=en-US

45- تطورات الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26 أكتوبر 2014، اسطنبول، ص 10.

46- اختتام الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف، متوفر بتاريخ 15 جانفي 2015 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&ItemID=1992909&language=en-US

47- المحكمة العليا تقضي بحل البرلمان، متوفر بتاريخ 06 نوفمبر 2014 على موقع وزارة العدل الليبية:
http: //aladel.gov.ly/home/?p=594

48- Nations Unies, rapport du secrétaire général sur la mission d'appui des Nations Unies en Libye, le 26 février 2015, document no S/2015/144, p 07.

49- اختتام الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف، مرجع سابق.

50- برنامج حديث الثورة، عنوان الحلقة: نتائج الجولة الأولى من الحوار الوطني الليبي في جنيف وفرص التوافق وإحلال السلام في البلاد، تاريخ البث 16 جانفي 2015 على قناة الجزيرة.

51- برنامج ما وراء الخبر، عنوان الحلقة: هل ينجح الحوار الليبي بغدامس، تاريخ البث 11 فيفري 2015 على قناة الجزيرة.

52- الحوار السياسي الليبي يلتئم في مدينة غدامس بحضور كافة الأطراف المدعوة، استكمال النقاش في غضون أيام، متوفر بتاريخ 11 فيفري 2015 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5360&ctl=Details&mid=8954&ItemID=2000958&language=en-US

53- Nations Unies, rapport du secrétaire général sur la mission d'appui des Nations Unies en Libye, le 25 février 2016, document no S/2016/182, p 02-03.

54- Nations Unies, résolution 2259 (2015) adoptée par le conseil de sécurité à sa 7598^{e} séance, le 23 décembre 2015, document no S/RES/2259 (2015), p 01-02.

55- نص الاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015، متوفر بصيغة (PDF) على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.temehu.com/GNA/Libyan-Political-Agreement-17-December-2015-arabic.pdf

56- زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49–50، مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء ربيع 2016، ص 145.

57- نفس المرجع السابق، ص 145–146.

58- نص البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا، متوفر بتاريخ 05 ديسمبر 2014 على الموقع الالكتروني:
http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-173923.htm

59- البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا المحرر بالجزائر في 01 ديسمبر 2015، متوفر على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5145&ctl=Details&mid=8593&ItemID=2099378&language=en-US

60- جمعي قاسمي، دول الجوار الليبي تكتفي بتوفير حزام سياسي لدعم السراج، جريدة العرب، السنة 38، العدد 10223، 23 مارس 2016، ص 04.

61- دول جوار ليبيا تدعو للتمسك بالاتفاق السياسي للخروج من الأزمة، متوفر بتاريخ 19 أكتوبر 2016 على الموقع الالكتروني: http: //www.libya-al-mostakbal.org/keyword/1287.html

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

1-1- الكتب

* إبراهيم شرقية، 2013، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز الدوحة، قطر.

* علي عبد اللطيف أحميدة، ماي 2012، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

* دون اسم كاتب، 2015، الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، منظمة فريدريش إيبرت، ألمانيا.

*كريستوفر شيفيز وجيفري مارتيني، 2014، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة إدريس علي محمد قناوي، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الأمريكية

* المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2014، تطور الأوضاع في ليبيا أبعاد الدور المصري وتداعياته، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول.

1-2- المجلات

* زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدادان 49-50، بيروت، لبنان، شتاء ربيع 2016.

* محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 432،، بيروت، لبنان، فيفري 2015.

* منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 51، العراق، جانفي 2012.

* يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431، بيروت، لبنان، 2015.

1-3- القرارات الدولية:

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2213) لعام 2015.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2278) لعام 2016.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2292) لعام 2016.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2357) لعام 2017.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2022) لعام 2011.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2040) لعام 2012.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2095) لعام 2013.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2144) لعام 2014.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2208) لعام 2015.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2213) لعام 2015.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2238) لعام 2015.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2273) لعام 2016.

*قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2291) لعام 2016.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2292) لعام 2016.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2278) لعام 2016.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2376) لعام 2017.

* قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2357) لعام 2017.

1-4- مواقع الانترنيت

* اختتام الجولة الأولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف، متوفر بتاريخ 15 جانفي 2015 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&ItemID=1992909&language=en-US

* بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: حوار بين الأطراف الليبية في 29 سبتمبر لإنهاء الأزمة في البلاد، متوفر بتاريخ 21 سبتمبر 2014 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5120&ctl=Details&mid=8563&ItemID=1975302&language=en-US

* البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا المحرر بالجزائر في 01 ديسمبر 2015، متوفر على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5145&ctl=Details&mid=8593&ItemID=2099378&language=en-US

* الحوار السياسي الليبي يلتئم في مدينة غدامس بحضور كافة الأطراف المدعوة، استكمال النقاش في غضون أيام، متوفر بتاريخ 11 فيفري 2015 على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا:
http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5360&ctl=Details&mid=8954&ItemID=2000958&language=en-US

* دول جوار ليبيا تدعو للتمسك بالاتفاق السياسي للخروج من الأزمة، متوفر بتاريخ 19 أكتوبر 2016 على الموقع الالكتروني:
http://www.libya-al-mostakbal.org/keyword/1287.html

*عز الدين سنيقرة، القذافي من "ندوة الفكر" إلى الاستبداد المطلق، مقال منشور بتاريخ 17 جوان 2011 على الموقع الالكتروني التالي: http://arb.majalla.com/2011/06/article1155/

*سمير السعداوي، ثورة 17 فبراير والصراع على ليبيا الغد، مقال منشور بتاريخ 01 ديسمبر 2013 على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.alhayat.com/Details/577661

* المحكمة العليا تقض بحلال برلمان، متوفر بتاريخ 06 نوفمبر 2014 على موقع وزارة العدل الليبية:
http://aladel.gov.ly/home/?p=594

* ممحمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، دراسة متوفرة على الموقع الالكتروني التالي: http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

* مركز المزماة للدراسات والبحوث، الأوضاع في ليبيا\13 ديسمبر 2016 ليبيا بعد عام من اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015)، مقال متوفر على الموقع الالكتروني التالي: http://almezmaah.com/2016/12/13/

* نص البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا، متوفر بتاريخ 05 ديسمبر 2014 على الموقع الالكتروني:http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-173923.htm

*- نص الاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015، متوفر بصيغة (PDF) على **الموقع الالكتروني التالي:**
https://www.temehu.com/GNA/Libyan-Political-Agreement-17-December-2015-arabic.pdf

2- المراجع باللغة الأجنبية:

* Nations Unies, résolution 1970 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6491e séance, le 26 février 2011, document no S/RES/1970 (2011).

*Nations Unies, résolution 1973 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6498e séance, le 17 mars 2011, document no S/RES/1973 (2011).

* Nations Unies, résolution 2009 (2011) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6620e séance, le 16 septembre 2011, document no S/RES/1973 (2011).

* Nations Unies, résolution 2095 (2013) adoptée par le conseil de sécurité à sa 6934e séance, le 14 mars 2013, document no S/RES/2095 (2013).

* Nations Unies, résolution 2174 (2014) adoptée par le conseil de sécurité à sa 7251e séance, le 27 août 2014, document no S/RES/2174 (2014).
* Nations Unies, rapport du secrétaire général sur la mission d'appui des Nations Unies en Libye, le 26 février 2015, document no S/2015/144.
* Nations Unies, résolution 2259 (2015) adoptée par le conseil de sécurité à sa 7598e séance, le 23 décembre 2015, document no S/RES/2259 (2015).
* Nations Unies, rapport du secrétaire général sur la mission d'appui des Nations Unies en Libye, le 25 février 2016, document no S/2016/182.